«التعليمية» و«الموارد» تناقشان في اجتماع مشترك «جمع الوظيفة والدراسة»

6 لجان برلمانية تجتمع اليوم لمناقشة ملفات بينها «الكاراكال» والظواهر السلبية

تناقش 6 لجان برلمانية اليوم عدداً من الملفات، ومن ضمنها التحقيق في عقدي طائرات الكاراكال واليوروفايتر ومناقشة الجمع بين الدراسة والوظيفة، وبحث مشروعات القوانين بربط ميزانيات الجهات الملحقة للسنة المالية 2023/2024 وعددها 23 مشروعاً بقانون بالإضافة إلى استعراض بعض الظواهر السلبية في الشقق ومحلات المساج. وتستكمل لجنة التحقيق في عقد طائرات الكاراكال العمودية وعقد طائرات اليوروفايتر التحقيق في عقد كي الكاراكال واليوروفايتر.

6 لجان تعقد اجتماعها اليوم

وتبحث اللجنة التعليمية ولجنة الموارد البشرية في اجتماع مشترك موضوع الجمع بين الوظيفة والدراسة وسيحضر الاجتماع وزير التعليم والمختصين في وزارة التعليم العالي والمختصين في ديوان الخدمة المدنية.

وتناقش لجنة الشؤون التشريعية والقانونية عددا من الاقتراحات، فيما تبحث لجنة الميزانيات والحساب الختامي مشروعات القوانين بربط ميزانيات الجهات الملحقة للسنة المالية 2024/2023 وعددها 23 مشروعاً بقانون ومناقشة التعديلات المقدمة على مشروع القانون بربط ميزانيات الجهات الملحقة للسنة المالية 2024/2023.

وتنظر لجنة تعزيز القيم في بعض الظواهر السلبية في الشقق ومحلات المساج بحضور ممثلين عن وزارة الداخلية.

وتناقش لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان دور الديوان الوطني في متابعة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك بحضور وزير الخارجية ورئيس الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

السعدون هنأ نظيريه في فرنسا بالعيد الوطني

أحمد السعدون

بعث رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون أمس ببرقيتي تهنئة إلى رئيسة الجمعية الوطنية في الجمهورية الفرنسية يائيل برون بيفيه ورئيس مجلس الشيوخ جيرارد لارشيه، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

الحويلة: «تصحيح مسار التعليم» حلقة نقاشية لـ«التعليمية» البرلمانية.. اليوم

أعلن عضو اللجنة التعليمية البرلمانية الدكتور محمد الحويلة أن اللجنة تقيم حلقة نقاشية صباح اليوم بعنوان «تصحيح مسار التعليم من التشخيص والحلول إلى التشريع والتنفيذ».

ودعا الحويلة إلى حضور الحلقة والمشاركة فيها في الساعة 11 صباحا في مجلس الأمة.

بعد إقرار «المدن السكنية» وضم ربات البيوت لتأمين «عافية»

نواب: التعاون بين السلطتين سبيل انجاز الخارطة التشريعية

أعرب نواب عن ارتياحهم لإقرار قانوني إنشاء المدن السكنية وضم ربات البيوت إلى التأمين الصحي للمتقاعدين "عافية" بإجماع الحضور خلال الجلسة الخاصة لمجلس الأمة الخميس الماضي مؤكدين أن التعاون بين السلطتين هو سبيل انجاز الخارطة التشريعية.

وأكد النواب في تصريحات لتلفزيون المجلس وعبر حساباتهم في "تويتر" بأن إقرار القانونين جاء بفضل العمل الجماعي وتعاون مبشر بين السلطتين ليكونا باكورة تشريعات نوعية تتضمنها الخريطة التشريعية المتفق عليها نيابيا.

وقال مقرر لجنة شؤون الإسكان والعقار النائب د. عبدالعزيز الصقعبي إن ما حدث في الجلسة الخاصة انتصار للمجلس وللشعب الكويتي الذي عانى الأمرين بسبب القضية الإسكانية.

وأكد الصقعبي، أن إقرار هذا القانون هو بداية الخير للشعب الكويتي وجزء لا يتجزأ من حزمة العقار والإسكان التي قدمناها منذ 3 سنوات.

وأكد الصقعبي أن الشعب الكويتي بالكامل يعاني من هذه القضية وبالتالي فالحاجة ملحة إلى تضافر جهود الجميع لحل هذه القضية.

من جانبه بارك النائب متعب الذايدي للشعب الكويتي إقرار هذا القانون الذي يخدم قضية مهمة وهي القضية الاسكانية.

واعتبر أن هذا القانون متكامل تم إنجازه خلال سنوات من أجل حل القضية الإسكانية، وأن هذا القانون أبعد عن الوكيل المحلي وعن الشركات وتركت فيه مساحة من الحرية للحكومة والمستثمر من اجل حل تلك القضية.

بدوره، قال النائب د. حمد المطر أن الحكومة صوتت على القانون وعليها التنفيذ وعلى النواب المراقبة.

وأكد أن هذا الموضوع لا يحتمل أي تأخير وأنه ليس هناك أي عذر للحكومة في عدم تطبيق ما اتفق عليه بقانون متكامل، مضيفاً "وفي النهاية هذه اجتهادات بشر وإذا اضطررنا لأي تعديل قادم فليس هناك ما يمنع ذلك".

وقال أمين سر مجلس الأمة النائب د.مبارك الطشه أن المجلس وبتعاون الحكومة حقق إنجازا تاريخيا بإقرار قانوني المدن الإسكانية وكذلك تأمين عافية، متمنيا تحقيق المزيد من الإنجاز والتعاون المثمر والمستمر.

الصقعبي: ما حدث في الجلسة الخاصة انتصار للمجلس وللشعب الكويتي الذي عانى الأمرين

الذايدي للشعب الكويتي إقرار هذا القانون الذي يخدم قضية مهمة وهي القضية الاسكانية

وأكد مراقب مجلس الأمة النائب د.محمد الحويلة العمل على التوسع في تغطية المزيد من الشرائح المستحقة للدعم في تأمين عافية في مواجهة ضعف الخدمات الصحية وزيادة أعباء نفقاتها.

ومن جانبه، أوضح النائب مبارك الحجرف أن المشكلة الإسكانية ليست مشكلة أراضي لكنها مشكلة نقص التمويل، مبينا أن الدولة في ظل العجوزات في الميزانية كل سنة لن تستطيع تغطية التمويل المطلوب.

من ناحيته، بارك النائب عبد الله تركي الأنبعي ما تحقق في جلسة مجلس الأمة الخاصة من إنجازات تاريخية وخاصة قانون المدن الإسكانية، مؤكدا أنه سيغير خارطة التعامل مع القضية الاسكانية.

وقال النائب د. عبد الكريم الكندري إنه بفضل العمل الجماعي تم إقرار قانون إنشاء المدن الإسكانية بالإجماع لإشراك الشركات العالمية كأحد الحلول للقضية الإسكانية وذلك بعد فشل الحكومة والشركات المحلية في هذا الملف.

وأوضح النائب أسامة الزيد أن مجلس الأمة وافق بالإجماع على قانون إضافة ربات البيوت إلى تأمين عافية، الذي تقدم باقتراح بشأنه مع بعض الزملاء النواب.

وأضاف "سنستمر بتقديم الاقتراحات التي تصب بصالح جميع شرائح المجتمع الكويتي وتعود بالنفع على الجميع".

وقالت النائبة د. جنان بوشهري" أتقدم بالشكر لمقدمي القانون وأعضاء اللجنة الاسكانية والمكتب الفني على جهودهم الكبيرة لإنجاز التقرير، والحكومة على تعاونها"

نواب مجلس الأمة يؤكدون على أهمية التعاون بين السلطتين

الحجرف: المشكلة الإسكانية ليست مشكلة أراضي لكنها مشكلة نقص التمويل

الأنبعي: ما تحقق في الجلسة الخاصة يؤكد أنه سيغير خارطة التعامل مع القضية الاسكانية

عبد الكريم الكندري: بفضل العمل الجماعي تم إقرار قانون إنشاء المدن الإسكانية بالإجماع

الزيد : سنستمر بتقديم الاقتراحات التي تصب بصالح شرائح المجتمع وتعود بالنفع على الجميع

فارس العتيبي : تم إقرار القانونين .. ونأمل مزيدا من التعاون الحكومي لمصلحة الوطن والمواطن

الجمهور: "المدن الإسكانية" باكورة القوانين المهمة والقادمة والهادفة لإنهاء معاناة الشعب بهذه القضية

وبينت أنها خلال مناقشة مشروع القانون تقدمت بعدد من الملاحظات على مواد القانون، مضيفة أنه بعد الأخذ بأغلبيتها وتوضيح الجزء البسيط المتبقي منها، صوتت بالموافقة على القانون.

من ناحيته قال النائب عبد الله المضف إنه تشرف بأنه أحد مقدمي قانون إنشاء شركات المدن الإسكانية الذي تم إقراره اليوم بمداولتين.

وأكد المضف أن القانون نوعي ويساهم في حل القضية الإسكانية من خلال شراكة مباشرة بين الدولة والشركات العالمية "دون وكيل محلي"، قائلا " سنكون الرقيب على تنفيذ الحكومة لهذا القانون".

واعتبر النائب سعود العصفور ان إنجاز قانون شركات المدن الإسكانية وقانون التأمين لربات البيوت خطوة أولى في طريق الانتهاء من قوانين الخارطة التشريعية.

وأعرب العصفور عن تمنياته باستمرار التنسيق والتوافق النيابي العالي لتحقيق المزيد من تطلعات الشعب الكويتي.

وقال النائب داود معرفي " لله الحمد تم إقرار قانوني "المدن الإسكانية" وإضافة ربات البيوت إلى "عافية" بالإجماع"، متوجها بالشكر إلى زملائه النواب القائمين على هذه القوانين.

وبارك النائب فارس العتيبي لكافة الشعب الكويتي الموافقة على قانون إنشاء المدن الإسكانية وانتهاء أزمة الانتظار، وإضافة ربات البيوت إلى قانون التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين، مضيفا أنه يأمل مزيدا من التعاون الحكومي لمصلحة الوطن والمواطن.

وأكد النائب فايز الجمهور أن قانون المدن الإسكانية هو باكورة القوانين المهمة والقادمة والهادفة لإنهاء معاناة الشعب بهذه القضية.

وبارك النائب بدر سيار لربات البيوت اقرار تأمين عافية لهن بالمداولتين، مشيرا إلى أن هذا جزء مما وعدنا به في حملتنا الانتخابية بتوفير حياة كريمة لهن.

وأضاف" وبإذن الله لن نذخر عنهن ما يوفر لهن حياة كريمة".

كما بارك للمواطنين إقرار قانون المدن الإسكانية الذي يحل جزءا كبيرا من الأزمة الإسكانية في الكويت.

وأوضح النائب بدر نشمي العنزي أنه "تقديراً لدور ربّات البيوت ومساهمتهن في المجتمع، وعرفاناً لهن على جهودهن، نبارك لهن إقرار قانون إضافة ربّات البيوت إلى تأمين عافية".

وأكد نشمي استمراره على نفس النهج بإضافة كل الفئات المستحقة الأخرى والتي يأتي في مقدمتها إخواننا وأخواتنا من ذوي الهمم.

وبارك النائب جراح الفوزان للشعب الكويتي باكورة الإنجاز بإقرار قانون المدن السكنية، مبينا أنه سوف يساهم في حل جزء من الأزمة الإسكانية.

وطالب الفوزان الحكومة باستعجال إصدار اللائحة التنفيذية مؤكدا أنه سيراقب جديتها في تطبيق القانون.

وقال النائب حمد العبيد إنه "استكمالاً لما تعهدنا به فقد تم بحمد الله إقرار قانونين تقدمت بهما مع مجموعة من النواب هما قانون المدن الإسكانية ليكون خطوة كبيرة نحو حل القضية الإسكانية وقانون إضافة ربات البيوت لبطاقة عافية، مؤكدا أن "أمهاتنا الفاضلات يستحقون منا الكثير".

وقال النائب حمد العليان إنه في ثالث جلسات مجلس 2023، وبتوافق نيابي-نيابي، ونيابي حكومي تم وبالإجماع وبمباركة الجميع وبمداولتين إقرار قانوني إنشاء شركات المدن الاسكانية وإضافة ربات المنازل لتأمين عافية كباكورة عمل لهذا المجلس وعربون وفاء لهذا الشعب الذي يستحق دائماً الأفضل، مضيفا "والقادم بإذن الله أجمل".

وأكد النائب خالد محمد المونس أن أول الغيث قطرة، وأن إقرار قانوني "المدن الاسكانية وإضافة شرائح لتأمين عافية" هو نتاج العمل الجماعي المنظم للنواب نحرص ونؤكد على ضرورة استمراره.

وأكد المونس على الحكومة أن تدرك أن التعاون مع النواب هو المدخل الرئيسي للإنجاز، متمنيا أن تستمر هذه الروح حتى تقر بقية القوانين السياسية والتنموية والشعبية العالقة منذ سنوات.

واعتبر النائب خالد الطمار أن إقرار قانون إنشاء المدن الإسكانية بمداولتين في الجلسة الخاصة أمس خطوة كبيرة، وتمنى من الحكومة الاستعجال في إعداد اللائحة التنفيذية له للإسراع في حل الأزمة الإسكانية.

وأوضح النائب عبد الله فهاد أنه بفضل الله ثم بالتنسيق النيابي الحكومي والتزاما بالأولويات المعلنة واستشعارا بالمسئولية تجاه الشعب الوفي، تم أمس وبالإجماع إقرار قانون إنشاء المدن الاسكانية بالشراكة المباشرة مع الشركات العالمية ودون اللجوء لوكيل محلي.

وقال النائب فهد المسعود" نبارك للشعب الكويتي إقرار قانون المدن الإسكانية بالإجماع ليكون حجر الزاوية لعلاج القضية الإسكانية التي تمس كل أسرة كويتية.

وبارك المسعود لربات البيوت إضافتهن للتأمين الصحي "عافية"، مضيفا" كلنا أمل باستمرار التعاون بين السلطتين لتحقيق آمال وطموحات المواطنين".

وقال النائب د.محمد المهّان إن باكورة التوافق البرلماني الحكومي اثمرت عن الموافقة على قانوني إنشاء المدن السكنية، و إضافة ربات البيوت إلى تأمين عافية.

الطشه : المجلس وبتعاون الحكومة حقق إنجازا تاريخيا بإقرار «المدن الإسكانية» و«تأمين عافية»

الحويلة : العمل على التوسع في تغطية المزيد من الشرائح المستحقة للدعم في تأمين عافية

وأضاف "أبارك للشعب الكويتي، وأشكر أعضاء اللجنة الإسكانية وأعضاء اللجنة الصحية والأخوة النواب على جهودهم المثمرة في خروج هذه القوانين بهذا الشكل اللائق".

من جهته اعتبر النائب محمد الرقيب أن الإجماع النيابي الحكومي، لإقرار قانون ربات البيوت، وضمهم في التأمين الصحي عافية، دليل على أن التوافق بين السلطتين يحقق انجازات يتطلع لها المواطنين.

وقال "نبارك اليوم للأخوات ربات البيوت شمولهم بالتأمين الصحي، ونزف البشرى للمواطنين، بإقرار قانون المدن الإسكانية، والذي يعتبر باكورة الإنجاز التشريعي لمجلس الأمة".

وتعهد الرقيب بأن يستمر الإنجاز التشريعي لما فيه صالح المواطنين.

وأكد النائب محمد هايف أن إقرار قانوني المدن الإسكانية وتأمين عافية لربات البيوت في المداولتين يعد انجازا نتمنى أن يتبعه قوانين المتقاعدين بتعاون حكومي نيابي. وأكد ضرورة الأخذ بجميع التوصيات المصاحبة لهذه القوانين من سرعة انجاز اللائحة لقانون المدن الإسكانية وتأمين عافية بفتح شركات جديدة تنافسية.

ومن ناحيته قال رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية النائب سعد الخنفور إنه" بفضل الله عز وجل وبجهود وتعاون نيابي حكومي تم اقرار قانون إضافة ربات البيوت إلى تامين عافية وكذلك قانون إنشاء المدن الإسكانية بمداولتين وبالإجماع "

وبارك الخنفور لكافة ابناء الشعب الكويتي مؤكدا أنها ستكون خطوة أولى تتبعها قوانين وتشريعات تلامس احتياجات المواطن وتنهض بالوطن.

وقال مقرر لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل النائب ماجد المطيري" نبارك لعموم الشعب الكويتي دوران عجلة التشريع بداية بقانون إنشاء المدن الإسكانية وثاني القوانين إضاقة ربات البيوت إلى قانون التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين"، مستدركا " نعدكم بأن تكون كل مواقفنا مع الشعب ولصالحه".

من جهته، قال النائب د.عادل الدمخي" الحمدلله صوت المجلس على قانون إضافة ربات البيوت والمطلقات والأرامل الكويتيات إلى عافية".

وأضاف" كنت من أول من اقترح هذا القانون في مجلس 2016 وأعدته في مجلس 2022 وصوت عليه المجلس بمداولتيه ولكن ردته الحكومة لخطأ.. والحمدلله رأى النور في جلسة مجلس الأمة الخاصة أمس".

ومن جهته، قال النائب هاني شمس إن قانون إضافة ربات البيوت إلى قانون التأمين الصحي عافية تم إقراره في المجلس المبطل وردته الحكومة، وتم الانتهاء منه وإدراجه على جدول الأعمال في هذا المجلس وانتهينا منه، وسيحال للحكومة لتستفيد منه أمهاتنا وأخواتنا وهو باكورة التشريعات والخير بقبال.

من جانبه ، بارك النائب د عبد الهادي العجمي للأمهات والأخوات إضافة شريحة ربات البيوت إلى قانون التأمين الصحي على المتقاعدين "تأمين عافية"، في المداولتين، وبالإجماع، مشيرا إلى أنه يدل على استشعارنا لأهمية هذه الشريحة من المجتمع وحقها في خياراتها الخاصة بالتفرغ لتربية الأبناء ورعاية الأسرة، مضيفا" سنعمل على إضافة شرائح مستحقة أخرى بإذن الله".

ومن جهته ، قال النائب عبدالوهاب العيسى في حسابه بتويتر "هناك تغير واضح في السلوك البرلماني الكويتي وجلسة أمس خير دليل". وأضاف" بعد عقود من فرض قوانين تزيد الأعباء التشغيلية على الحكومة حتى تضخمت وتعطلت قدرتها التنموية بدأ مجلس الأمة باقرار قوانين ترفع هذه الأعباء وتحملها على القطاع الخاص وهذا التوجه يتماشى مع أغلب برلمانات العالم التي دأبت على تشريعات "حكومة صغيرة رقابية وقطاع خاص كبير تشغيلي".